

منوعات

MEDIA

أخبار
كاذبة

تداول مستخدمون صورة قبل أنها
تظهر الممثلة المصرية جيهان
فاضل وهي تعمل موظفة في
متجر كندي، بعدما تركت بلدها.
لكن الصورة تعود لوكالة «فرانس
پرس» وتظهر موظفة داخل متجر
في إيطاليا، ولا شأن للممثلة ولا لكاندا
بها.

تدعي صفحة «جمعية الهالك
الاحمر في العالم» على «فيسبوك»
تقديم مساعدات غذائية
للمحتاجين، مشترطاً الإعجاب بها
والتفاعل مع منشوراتها. لكنها
واحدة من مئات الصفحات التي
ينتحل القائلون عليها صفة جهة
إنسانية.

بعد تعويم سفينة «إيفر غيفت»
التي اعاقت حركة الملاحة في
قناة السويس، انتشرت صورة
قبل أنها لمقال نشره موقع «بي بي
سي» البريطاني، بصف فيه العملية
بـ«نجاح عمليات الإنقاذ في تاريخ
الطرق البحرية». لكن صورة المقال
مزيفة.

شارك مستخدمون صورة زعموا
أنها لرئيس وزراء بريطانيا، بوريس
جونسون، وهو يجلس بقلة احترام
أمام الرئيس الفرنسي إيمانويل
ماكرون، متعقدا إهائته. لكن
الادعاء خطأ، وما فعله جونسون
كان استجابة لمزحة قالها ماكرون
في لقاء بينهما عام 2019.

الإعلام الرقمي يغري الحكومة الجزائرية

تقبل الحكومة الجزائرية أخيراً على تشجيع الصحافة الرقمية في البلاد، بعدما فرضت المواقع الإخبارية الإلكترونية نفسها، بينما تتصاعد مؤشرات اندثار الصحافة الورقية أو تراجعها، لأسباب اقتصادية

الجزائر - عثمان لحياي

الرقمية في الجزائر. حتى الآن، لا قانون ينظم الإشهار والإعلانات، فيما تعد الحكومة بإصداره قبل نهاية العام الحالي، وبأن «تكون الأولوية لمنح الإشهار للصحافة الإلكترونية بكل شفافية وتنافسية». كما تنتظر المواقع الإلكترونية الاستفادة من صندوق مساعدة الصحافة، الذي قررت الحكومة

وزير الاتصال عمار
بلحيمر: عهد الصحافة
الورقية انتهى

إعادة تفعيله بعد 7 سنوات من تجميده في 2014، لمساعدة وسائل الإعلام في تجاوز صعوباتها المالية التي زادت من تعقيداتها أزمة كورونا. بعد «سابق برس» من بين المواقع الإخبارية البارزة في الجزائر الذي لاحظ مبكراً التوجه نحو الصحافة الرقمية في البلاد، رغم إطلاقه في ظروف سياسية

مليئة في علاقة السلطة بالصحافة. يعتقد مدير «سابق برس»، محمد رابح، أن المرسوم التنفيذي الذي يحدد كيفية ممارسة الإعلام عبر الإنترنت، يأتي استكمالاً لقانون الإعلام الصادر سنة 2012، الذي أبقى تنظيم الصحافة الإلكترونية لصدور المرسوم. ويقول لـ«العربي الجديد»: «مبدئياً نحن أمام نض ينظم قطاعاً مهماً من الصحافة التي باتت تستحوذ على مساحات واسعة سواء في الجزائر أو غيرها، وهو ضرورة ملحة تملحها ضرورة الاحتكام للقانون، ونض واضح في تأطير المهنة، وأيضاً لإنهاء الفوضى التي يعرفها الإعلام الرقمي منذ سنوات».

لكن صدور هذه القوانين والخطاب الرسمي المشجع للإعلام الرقمي كبديل للإعلام التقليدي والصحافة الورقية، لا يكفيان لتكريس القطاع وتنظيمه، ويرى رابح أن «الإرادة السياسية مهمة، إذا توفرت، للتقيد بمضمون المرسوم في منح شهادات التسجيل وتجسيد مبدأ تكافؤ الفرص. غير أن تنظيم هذا النوع من الصحافة بصورة عمليّة، سيكون في مرحلة لاحقة، لمنح الاعتمادات وتنصيب سلطة لضبط الصحافة الإلكترونية وإصدار قانون للإشهار، كما أن التنظيم الشامل لهذا القطاع بتجسيد القوانين المكتوبة وتشكيل الهيئات المرتبطة بها سيغطي جرة حياة جديدة للإعلام الجزائري الذي بدأ يفقد كل المكاسب التي حققها بفضل نضالات المخلصين بعد الانفتاح، في ظل التميع السائد وثقافة الربح التي استحوذت على المجال».

تعكس تصريحات رابح، مخاوف جديّة إزاء تمييع مشهد الإعلام الرقمي، على غرار تجربتين سابقتين للانفتاح الإعلامي الذي رافق انطلاقة تجربة الصحافة المكتوبة (المستقلة) بداية التسعينيات، والإعلام المرئي (المستقل) منذ عام 2012. وبالعودة إلى تجربة الصحافة الورقية بعد الانفتاح، وحتى تجربة السمع البصري، نستخلص أن هناك إرادة للمهنيين ضرورية لبناء مؤسسات إعلامية تحترم أخلاقيات المهنة وتجسد المفهوم الحقيقي للإعلام، وتكون انعكاساً لتنوع المجتمع وتعبيراً عن التطورات الحاصلة داخله، غير أن غياب قانون الإشهار وأيضاً سلطة الضبط، أو ما يسمى «المجلس الوطني للإعلام» سيخلق قيوداً، بعضها مفروض وبعضها اصطفاً من الملاك، وسيذهب الإعلام المستقل وأصحاب المشاريع الحقيقية، ضحية ذلك.



الازمات الاقتصادية تهدد الصحف الورقية (العربي الجديد)

لا تخفي الحكومة الجزائرية اهتمامها بالإعلام الرقمي، معلنة «انتهاء» عهد الصحافة الورقية، إذ كشف وزير الاتصال عمار بلحيمر، نهاية مارس/آذار الماضي، أن «الدولة تعطي أولوية للصحافة الإلكترونية التي هي مستقبل الصحافة»، قائلاً إن «عهد الصحافة الورقية انتهى»، وإن «70 في المائة من الجزائريين يصلون إلى الأخبار بالوسائل الإلكترونية». بلحيمر أفاد أيضاً بأن سحب الصحف في المطابع انخفض بنسبة 80 في المائة بين عامي 2010 و2018، مشيراً إلى أن «الأزمة الصحية الحالية دفعت صحفاً عدة إلى عدم توزيع أعدادها». واضطرت أكثر من 60 صحيفة إلى تعليق طباعتها، وتحول بعضها إلى مواقع إلكترونية، فيما حافظت كبريات الصحف، على غرار «الخبير» و«الشروق اليومي» و«البريتي» و«لوسوار» و«الوطن»، على طبع الحد الأدنى من أعدادها، لضمان الحضور في الأوكاش، طالما أن الإشهار (عمادات الإعلانات التي تمنحها الحكومة) الممنوح للنسخ الورقية ما زال متوفراً، مع تدعيم حضورها على الفضائيات الرقمية وتطوير المحتوى بالصوت والصورة، كجزء من التحضير للمرحلة المقبلة، خصوصاً مع ارتفاع أسعار الورق وكلفة الطبع.

يعتقد الباحث في مجال الإعلام، زواغي عبد العالي، أن عهد الصحافة الورقية لم يافل تماماً، متوقفاً قدرتها على الاستمرار في الجزائر لبعض الوقت. ويقول زواغي لـ«العربي الجديد»: «إن قدرة الصحافة الورقية على الصمود مرتبطة بالقارئ، لكنه يشير أيضاً إلى معطى أجد بالنقاش، يتعلق بالحرية الإعلامية عامة، وهو معطى «يجب تصحيحه في إطار من المسؤولية المجتمعية والاعتماد المتبادل بين السلطة والإعلام الذي يقود إلى صون الحقيقة وحماية المصالح الحيوية للبلاد».

تضم الجزائر أكثر من 150 موقعاً إعلامياً وإخبارياً إلكترونياً، حصل 45 منها على ترخيص رسمي من السلطات في إطار تنظيم القطاع. كما تعتبر السلطات أن كل هذا الحضور المكثف للمواقع الإخبارية ما زال قابلاً للارتفاع، وتشجع الحكومة الشباب، في مختلف الولايات، على إنشاء مواقع إلكترونية تغطي أنحاء الوطن كافة.

يبقى الإشهار وطرق الحصول عليه وتوزيعه الهاجس الأكبر للصحافة

حظر النشر في القضايا المصرية: لدينا ما نخفيه

القاهرة - العربي الجديد

ألقي القبض عليه عام 1997 ومعه محافظ الجيزة السابق ماهر الجندى. تحفظت النيابة حينها على تسجيلات بين فودة ومسؤولين كبار في الدولة تخص قضايا فساد ورتشوة، وأصدرت قرارها بحظر النشر لأي أخبار أو معلومات عن القضية قبل إدانته والحكم عليه بالسجن خمس سنوات. بعد ثورة يناير/كانون الثاني عام 2011، كررت السلطة النمط نفسه، وجاء قرار حظر النشر في قضية محاكمة مبارك ووزير الداخلية السابق حبيب العادلي و6 من مساعديه، بتهمة قتل المتظاهرين والإضرار بالمال العام عبر تصدير الغاز إلى إسرائيل. كذلك قررت محكمة جنابات الجيزة، عام 2012، حظر النشر في القضية المشهورة إعلامياً باسم «سكرة الجندين»، المتهم فيها أيضاً العادلي وعدد من معاونيه. توالى القرارات بحظر النشر في عهد الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، فعام 2014 أصدر النائب العام قراراً بحظر النشر في قضية تلقي رشوة، والمتهم فيها رئيس هيئة موانئ بورسعيد و6 آخرون، وصدر الحكم عليه بالسجن المشدد لـ5 سنوات. وعام 2017، صدر حظر النشر في قضية رشوة وزارة الزراعة المتهم فيها وزير الزراعة صلاح هلال و3

خلص تقرير حقوقي جديد إلى أن قرارات حظر النشر في مصر تهدف كلها لحماية المتهمين فيها من المنتهين إلى السلطات الرسمية، مثل الوزراء، والقضاة، والضباط، وكبار الموظفين. ورصد التقرير الصادر عن مؤسسة «حرية الفكر والتعبير» المصرية غير الحكومية القضايا التي صدر فيها قرار بحظر النشر، بعد تورط أحد موظفي الدولة فيها بوصفهم متهمين، في تقرير عنوانه «لدينا ما نخفيه» الجمعة. يطبق حظر النشر في مصر بطريقتين: إما بقرارات استثنائية يصدرها النائب العام أو الجهة القضائية المخوط بها النظر في القضية بمنع نشر مطلق أو منع نشر معلومات بعينها في قضية ما، أو بمنع تام لا يستدعي إصدار قرارات استثنائية في القضايا والموضوعات التي أقر القانون المصري بخصوص مباشرة حظر النشر فيها. في قضايا الفساد المالي والإداري، رصد التقرير قرارات بحظر النشر في 10 قضايا على الأقل، خلال سنوات حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك (1928 - 2020)، من بينها قضية سكرتير وزير الثقافة السابق محمد فودة الذي



عماد الجبالي/فرانس برس

من أفراد عائلته. وحكم على المتهم ومدير مكتبه بالسجن عشر سنوات وبغرامة قيمتها مليون جنيه. في 22 أكتوبر/تشرين الأول عام 2011، حظرت محكمة جنابات الإسكندرية النشر في قضية مقتل خالد سعيد على يد الشرطة المصرية، وكان قد حكم على المتهمين بالسجن لمدة 7 سنوات، لكنهما استأنفا الحكم، ثم أطلق سراحهما لانتهاء فترة الاحتجاز الوقائي. وعام 2015 صدرت قرارات بحظر النشر في قضيتي مقتل شيماء الصباغ ومقتل المحامي كريم حمدي. اتهم أحد ضباط الأمن المركزي بقتل الصباغ خلال اشتراكها في وقفة سلمية.

غضب نرويجي ودنماركي من تصريحات سويدية عن الحرب

ناصر السهلي

أثارت تغريدة لرئيس وزراء السويد السابق كارل بيلدت (يمين وسط)، في الذكرى الـ81 لإحتلال الجيش الألماني النازي لجزيرة الدنماركي والنرويجي، جدلاً واسعاً، إذ اعتبرت سخريّة من الأشقاء الإسكندنأفين. اعتبر بيلدت أن «القوة الدفاعية السويدية لا تزال أقوى من النرويج، ومن الدنمارك تحديداً، فلو قرر هتلر (الزعيم النازي أدولف هتلر) غزو السويد (1940) لكان هناك قتال». ومنذ كتب بيلدت تغريدته ظهر الجمعة، تصدر الحديث عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بفضل الغضب الذي واجهه من الشارعين الدنماركي والنرويجي. البعض ذكره بأن «النرويج قاومت الاجتياح النازي أكثر من بولندا وفرنسا مجتمعين». آخرون سخروا من التغريدة باستدعاء أحاديث لرئيسة وزراء بريطانيا الراحلة مارغريت تاشر وهي تشير إلى الحرب العالمية الثانية ودور السويد الحيادي فيها. تبقى آثار التاريخ حاضرة، ولو من باب التهكم، في علاقات الأشقاء في هذه الزاوية الشمالية من القارة العجوز. فالدنمارك دخلت حروباً طاحنة مع السويد، وخسرت بسببها منطقة جنوب السويد التي تسمى «سكونا»، فيما النرويج، وبعد عقود من التبعية للتاج الملكي الدنماركي، خرجت متمردة ومستقلة في 1905. لاعب المنتخب الوطني النرويجي السابق لكرة القدم، يان فيورنوت، وصف تغريدة بيلدت بـ«اغبي ما كتب هذا الأسبوع على (تويت)، فالسويد سمحت لقوات هتلر بالتوغل لمهاجمة شمال النرويج في 1940. إنه أمر مخز».

وهاجمت نائبة رئيس حزب اليمين النرويجي «فريمسكريت»، سولفي ليهستاوغ، تصريحات بيلدت، بقدر لأدع نقلته صحافة أو سلو فجر السبت. وذكرت ليستهاوغ أنه «لو فعل الجميع كما فعلت السويد (في الحرب العالمية الثانية) لكان هتلر منتصراً، فمن الغباء أن يذهب وزير خارجية سابق إلى مثل هذه التصريحات، لأننا جميعاً نعلم الدور الذي لعبته السويد أثناء غزو ألمانيا للنرويج والدنمارك، وخصوصاً سماح استوكهولم للجيش النازي بنقل مدرعاته وأسلحته وجنوده عبر أراضيها».

